نحو عقد اجتماعي جديد في الدول العربية: الحوار الاجتماعي سبيلنا نحو مستقبل آمن وعادل ومستدام

تقـــديم

تشهد اليوم، دولنا العربية على غرار بقية دول العالم جملة من التحديات الكبيرة ناتجة من جهة أولى عن تداعيات الأزمة الصحية التي سببتها جائحة كورونا وتلك التي أشعلتها الحرب الروسية الأوكرانية وما رافق هذه الأزمات من إشكالات تنموية واقتصادية واجتماعية حادة ،وناتجة من جهة ثانية عن مخاطر التحولات المناخية التي تنذر بعواقب وخيمة تهدد مستقبل الحياة على كوكب الأرض. كما تواجه المنطقة رهانات تتعلق بالتحولات التكنولوجية والرقمية التي توشك ان تقلب منظوماتنا التقليدية رأسا على عقب.

إن المطروح اليوم على دول المنطقة هو مواجهة هذه التحديات ذات الأبعاد المعقدة والمتشابكة في العمق وإيجاد آليات وأدوات لضمان صمود أسواق العمل والاقتصاديات أمام الأزمات الطارئة بتداعياتها الحادة، ومؤازرة الفئات الضعيفة والهشة في كافة المجتمعات وتوفير الحماية الاجتماعية اللازمة لها.

وحرصا منا على مواكبة الأوضاع والمتغيرات في دولنا العربية، عملنا ومن موقع مسؤولياتنا على الاستجابة لحاجيات أطراف الانتاج والمؤسسات ذات الصلة لتقوم بالأدوار المناطة بها والمتعلقة أساسا بقضايا العمل والحفاظ على الحقوق الأساسية للعمال وضمان ديمومة المؤسسات . وأمام ما تواجهه المنطقة من تحديات تتعلق بتداعيات الأزمات المتتالية خلال السنوات الأخيرة، فإننا نعول على الحوار الاجتماعي الثلاثي باعتباره الخيار الاستراتيجي الأمثل لتعزيز مقدرة الاقتصاد والمجتمع على الصمود إزاء هذه الأزمات واحتواء تداعياتها وعلى التكيّف مع التحولات وتطويعها في خدمة تحقيق أهداف التنمية المستدامة لا سيما وأن الارتقاء بالحوار الاجتماعي وتوسعته على المستويين الوطني والقومي يمثل أحد أهم ركائز السلم الاجتماعي.

إن تناول مسألة الحوار الاجتماعي الثلاثي بشكل متجدد يعد في صلب اهتماماتنا، وأمام التحديات الجديدة المطروحة على أطراف الإنتاج والمؤسسات المعنية والمهتمة بقضايا العمل واستجابة لتطلعاتهم

ها نحن نطرح قضية الحوار الاجتماعي بشكل جديد من حيث آلياته ومضامينه أمام تصاعد وتيرة المتغيرات وتتالي الأزمات

ومن موقعنا اليوم، نحاول من خلال مبادرة اعتماد عقد اجتماعي جديد في الدول العربية والذي نأمل أن يساهم في النهوض بمنظومة الحوار الاجتماعي لدى الدول العربية.

سنعمل أيضاً، عبر هذا العقد إلى استثمار وظيفة الحوار الاجتماعي في خلق المسارات والتفاهمات التي تستجيب لمصالح مختلف الأطراف بما يضمن لأصحاب العمل احترام مصالحهم بزيادة الإنتاجية وتطويرها ويضمن للعمال احترام حقوقهم وتوفير بيئة العمل اللائق والحماية الاجتماعية ويضمن للحكومات تيسير تنفيذ خططها وبرامجها وسياساتها الاقتصادية والاجتماعية والتنموية.

لقد علمتنا التجارب والأهداف التي عملنا على تحقيقها خلال السنوات الماضية، أن الإطار الأمثل لصياغة التوافق بين الأطراف الاجتماعية هو وجود عقد اجتماعي جديد شامل يمثل أرضية مشتركة بين الجميع ويستوعب مبادئ التفاهمات والتوافق ويوحّد الرؤى ويجمع المجهودات ويحدّد التزامات الأطراف بما من شأنه ضمان كرامة وحق الجميع في مجتمع يعيش بتوازن مع الطبيعة ويراعي حقوق الأجيال القادمة ويعتبر الإنسان محور وغاية التنمية ويقيس النجاح الاقتصادي بمؤشرات الرفاه والكرامة الإنسانية.

وقد تم عرض ومناقشة هذا العقد الاجتماعي الجديد خلال أعمال مؤتمر العمل العربي في دورته 49 مايو / آيار 2023 وتم التوافق بين ممثلي أطراف الانتاج في الدول العربية على اعتماده بالإجماع. ويتضمن العقد الاجتماعي الجديد في الدول العربية مبادئ توجيهية تجسّد القيم المشتركة للحوار الاجتماعي في إطار من التشريع والمأسسة والحوكمة الرشيدة.

وإننا اذ نضع هذا العقد الاجتماعي الجديد بين أيديكم، فإننا نأمل أن يتوافق الشركاء الاجتماعيون في كل بلد عربي على مبادئ عقدهم الاجتماعي ومضامينه وأهدافه وآليات تنفيذه وفقا لخصوصيات أوضاعهم

السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية في بلدهم وذلك في إطار المبادئ التوجيهية والأهداف والمضامين والآليات الإرشادية التي يتضمنها العقد الاجتماعي، ونأمل أن يساعدكم في الوصول إلى نتائج تيسّر بلوغ أهداف دولنا في تحقيق المستقبل الآمن والعادل، وتحقيق الرخاء والازدهار في أرجاء وطننا العربي.

والله ولي التوفيق ،،،

فايز علي المطيري

المدير العام

مبادئ ومنطلقات

التزاماً بمبادئ الميثاق العربي للعمل ودستور منظمة العمل العربية،

واسترشاداً بأحكام الاتفاقيات والمواثيق العربية والدولية ذات الصلة

وتأكيداً على الدور الهام الذي تقوم به أطراف الانتاج الثلاثة في الحوار الاجتماعي وعلى أهمية التشاور والتعاون فيما بينهم.

وسعياً لبناء مجتمع يضمن الحريات العامة والفردية ويعزز قيم المواطنة والعدالة الاجتماعية والمساواة ويدعم حرية النشاط الاقتصادي وروح المبادرة.

وادراكاً لكون بناء اقتصاد متماسك ودامج للجميع دون استثناء ويحقق الانتعاشة الاقتصادية ويوفر مزيدا من فرص العمل اللائق، يتطلب تحسين مناخ الأعمال والاستثمار وحرية المبادرة والابتكار وإنشاء مؤسسات اقتصادية مستدامة ذات قيمة مضافة وقدرة تنافسية وتشغيلية عالية.

وصيانةً لقيم المواطنة وترسيخا لثقافة العمل كقيمة حضارية أساسية وتنمية لروح وثقافة الانتماء للمؤسسة ودعما للإنتاج والإنتاجية وتكريسا للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

وتعزيزاً لثقافة التضامن بين كل الفئات بما يساهم في تحقيق الوئام الاجتماعي بين مختلف مكونات المجتمع.

واعتماداً للحوار الاجتماعي كوسيلة وأداة فعالة لحل المشكلات وتعزيز التماسك الاجتماعي.

واعتباراً أن الحوار الاجتماعي يهدف إلى ضمان وتعزيز المبادئ والحقوق الأساسية في العمل والحق في التعليم والتدريب المهني والصحة والسكن والحماية الاجتماعية دون تمييز بما يحقق الاستقرار الاجتماعي والكرامة لكافة المواطنين، كما يسعى لايجاد مناخ ملائم لعلاقات عمل جيدة تعزز دور التشاور والحوار وتعزز الاستثمار وتوطد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وارساء العدالة الاجتماعية والمساواة وصيانة السلم الاجتماعي.

الأهـــــداف

أولاً: التشغيل

يعتبر التشغيل وسيلة لتلبية الحاجات الأساسية، ودرء الفقر والعوز، وتأكيداً للذات وتعبيرا عن الإبداع، وأداة التزام وتماسك وانتماء اجتماعية، ومعيارا أساسيا للاستثمار العادل والرشيد للثروة والمشاركة الاجتماعية وإحداث وظائف لائقة وآمنة ضروري للتعافي من تداعيات جائحة كوفيد 19 والأزمات العالمية الأخرى، فضلا عن المرونة والاستدامة اللازمتين للمستقبل؛

ويقتضي تحقيق هذا الهدف ما يلي:

- اعتماد التوظيف الكامل كهدف سياسي مركزي وإعطاء الأولوية لدعم إحداث فرص العمل، خاصة بالنسبة للنساء والشباب.
- قيام الحكومة بوضع وتنفيذ – بالشراكة مع منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال– الخطط الوطنية للتشغيل في إطار استراتيجيات التعافي ويعطي الأولوية للاستثمار في المرافق العمومية للصحّة والرعاية والبنية التحتية الصديقة للمناخ، بما في ذلك تدابير الحفاظ على الوظائف مع الحماية الاجتماعية المناسبة.
- تيسير اعتماد تقنيات جديدة بهدف تشجيع الوظائف الخضراء كثيفة العمالة وذلك عن طريق إزالة العقبات التي تحول دون نقل التكنولوجيا وتوفير التدابير المحفّزة لذلك.
- العمل على إضفاء الطابع المنظّم واللائق على العمل غير المنظم كجزء من استراتيجيات إحداث فرص العمل.
- دعم الاستثمار في التعليم والتدريب لتحقيق هدف التنمية المستدامة في ضمان حصول الجميع على تعليم جيد وذلك على قدم المساواة، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة.

ثانياً: توفير مناخ ملائم للتعافي والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة

يقتضي تحسين مناخ الأعمال والاستثمار لتحقيق التنمية المستدامة والحد من ارتفاع نسب البطالة والفقر، ضرورة بناء توافق وطني حول أهمية إرساء منوال جديد للتنمية في إطار مقاربة تشاركية بين الحكومة والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، ووضع الأسس الحقيقية لتنمية شاملة ومستدامة ومتوازنة وعادلة تسمح بملاءمة الأولويات الاقتصادية للتطلعات الاجتماعية.

ويرتكز هذا المنوال بالخصوص على الأسس التالية:

- تطوير اقتصاد أكثر نجاعة ومتعافي مبني على المعرفة والإبتكار.
- تحقيق نمو إدماجي من خلال تشجيع اقتصاد ذي طاقة تشغيلية عالية يمكّن من إحداث عدد أكبر من فرص العمل اللائق للجنسين وخصوصاً في المناطق المهّمشة مما يدعم التماسك الاجتماعي ويحدّ من التفاوت بين المناطق.
- العمل من أجل تنمية مستدامة تحفظ حق الأجيال الحالية والقادمة في البيئة السليمة مع تعزيز مفهوم جودة الحياة بما يستجيب مع معايير المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة.
- تكريس فعلي لمتطلبات الحوكمة الرشيدة وتحسين مناخ الأعمال ومراجعة قوانين التشجيع على الإستثمار لإقرار حوافز مرتبطة بالنتائج المستهدفة من التشغيل اللائق والقيمة المضافة والتنمية المستدامة.
- تطوير وتشجيع القطاعات ذات القيمة المضافة والقدرة التشغيلية العالية لأصحاب الشهادات العليا والقائمة على التجديد والابتكار ورسم استراتيجيات اقتصادية تهدف الى الرفع من القيمة المضافة في كل القطاعات والعمل على استقطاب الاستثمار لإنجاز مشاريع دامجة.

- مراجعة السياسة الضريبية على أساس مبادئ العدالة والشفافية والعمل على التحكم في نسبة الضغط الضريبي على العمال والشرائح الإجتماعية الضعيفة والمؤسسات الشفافة وضرورة تفعيل وإيجاد آليات للحد من التهرب الضريبي.
- تفعيل دور الدولة في مجال الخدمات العمومية وفي تنمية قطاع الإنتاج غير التنافسي.
- دعم وتعزيز التعاون مع القطاع الخاص في دفع الاستثمار وإيجاد فرص العمل وتشجيع قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والعمل على توفير أرضية شراكة بين القطاعين العام والخاص ودعم العمل المستقل والمنظم.
- تمكين المؤسسات الصغرى ومرافقتها ودعمها لتطوير قدراتها في المجالات ذات القيمة المضافة وتحفيز استفادتها مما تتيحه الثورة الرقمية من امكانيات لتطوير قدراتها في السوق وتأخذ مكانتها وتستفيد من الرفع من مستوى التمويل من طرف القطاع المصرفي لتيسير انتقالها وتصبح جزءا من سلاسل القيمة المضافة.

ثالثاً: تيسير الانتقال إلى الاقتصاد الرقمي

يمكن لدولنا الاستفادة بشكل كبير من التحول الرقمي ودوره في تدعيم فرص العمل اللائق وذلك خاصة من خلال:

- وضع استراتيجية مشتركة لمواكبة الثورة الصناعية الرقمية والتحول نحو الاقتصاد الرقمي بناء على نظام معلومات متكامل بالتزامن مع تحديث البنية التشريعية والقوانين اللازمة مع وضوح السياسات الضريبية المتصلة وتحسين نوعيه وانتشار خدمات الاتصال وتخفيض أسعارها ونشر خدمات الإدارة الالكترونية.

- وضـع خطط لبرامج التعليم والتدريب المسـتمر التي تمكّن المؤسـسـات من توفير العمالة المؤهلة التي تحتاجها من جهة، وتمكّن العمال من اكتسـاب المهارات الضـرورية للتأقلم مع الحاجيات الجديدة لمؤسّساتهم والحفاظ على وظائفهم من جهة أخرى.
- صـياغة اسـتراتيجية تعتمد على إعادة هيكلة شـاملة للبيانات الاقتصـادية باتجاه التحول لقطاعات أكثر إنتاج وقدرة على احتضان مشاريع الذكاء الاصطناعي.
- تأمين مصـادر تمويل برامج التأهيل في مجال الذكاء الاصـطناعي لفائدة المؤسـسـات التربوية والتعليمية.
- مراجعة قوانين العمل لتتواءم مع تطور الانماط الجديدة للعمل والعلاقات الناتجة عنها.
- إقامة حوار اجتماعي وتعاون تنظيمي بين منصّـات العمل الرقمية والعمال والحكومات من أجل التوصّل إلى تكييف علاقات العمل في المنصّات الرقمية بشكل صحيح ولكي يتمتع العاملون بها بالحماية القانونية والحصول على مزايا الضمان الاجتماعي.
- إحداث مرصـد وطني لاسـتشـراف تحولات سـوق العمل بشـأن المهن المهددة بالاندثار والمهن الجديدة التي سـتحتاجها سـوق العمل في الأمد القريب وتتبع تطور الأنماط الجديدة للعمل واستشراف تحولاتها واقتراح آليات متابعتها وتنظيمها من قبل أطراف الانتاج الثلاثة.
- مراجعة أنظمة الضمان الاجتماعي لتكييف شروط الاستفادة من خدماتها لمنتسبيها وفق الأشكال الجديدة من عقود العمل وإقامة نظام التعويض عن فقدان العمل بالنسـبة للعمال المسـرّحين لأسباب اقتصـادية مع إرفاقه ببرامج للتدريب لاكتساب مهارات جديدة مؤهلة لإعادة الاندماج في سوق العمل.

رابعاً: إحداث فرص العمل اللائق

يتحقق هذا الهدف عبر إرساء نموذج اقتصادي يعمل على إحداث فرص العمل اللائق، وذلك من خلال:

- ضمان الامتثال لمعايير العمل العربية والدولية فيما يتعلق بحقوق العمال الأساسية ومنع كافة أشكال التمييز والقضاء على عمالة الأطفال وحماية العمالة المهمشة في القطاع الزراعي والقطاع غير المنظم؛
- التأكيد على الأهمية الحيوية لحق التنظيم النقابي والمفاوضة الجماعية،
- التأكيد على الحقوق الأساسية في العمل كشروط ذات أهمية قصوى لعمل النقابات العمالية وقدرتها على دعم مصالح منتسبيها والدفاع عنهم.
- دعم برامج التدريب المستمر للعمال بما يساهم في الرفع من الانتاجية ومواكبة التطور التكنولوجي وبما يسمح للعمال بالحفاظ على وظائفهم وبالترقي في المسار المهني.
- تحسين أداء مؤسسات الضمان الاجتماعي بتوسيع قاعدة العمال المؤمن عليهم.
- الحد من الفوارق بين الجنسين في الاستخدام والمهنة وفي الأجور في الأعمال متساوية القيمة.
- تنقية التشريع الوطني من جميع الثغرات التي تسمح باستغلال الأطفال في أعمال ملحقة للضرر بنموهم الجسدي والنفسي.
- تفعيل المراقبة الميدانية للقضاء فعليا على عمل الأطفال بصيغ مخالفة للمعايير العربية والدولية وتشديد العقوبات في حالات المخالفة.

- ضـــرورة إدماج الحق في العمل اللائق واحترام مكوناته في الاســـتراتيجيات الوطنية للتنمية الاقتصادية وفي الاتفاقيات التي يتم ابرامها لتوطين فروع الشركات متعددة الجنسيات.
- إقرار حوافز ضريبية للشركات التي تتبنى سياسات لتنمية العمل اللائق.
- العمل على ضمان أماكن عمل صحية وآمنة وتشكيل لجان الصحة والسلامة المهنية يشترك فيها أصحاب العمل والنقابات العمالية.

خامساً: المساواة

إن تحقيق المســاواة في عالم العمل يتحتم ايجاد قوانين وإجراءات لمواجهة كل مظاهر التمييز بين العمال على أساس الجنس، او العرق أو الفكر أو الدين أو الوضع الاجتماعي أو أي سبب آخر؛ وعلى ان يتحقق ذلك خاصة من خلال:

- إقرار نسبة تضمن تمثيل المرأة في مواقع القرار.
- مراجعة التشـريعات من أجل اقرار المسـاواة الفعلية بين الجنسـين في العمل وفي كافة المجالات الأخرى.
- إقرار تدابير صارمة ومحددة زمنيا تهدف إلى القضاء على فجوة الأجور بين الرجال والنساء.
- تحقيق تساوي الفرص بين الرجال والنساء في التمثيلية النقابية وذلك على جميع مستويات هياكل المنظمات النقابية لأصـــحاب العمل والعمال وفي اللجان والهيئات الثلاثية للحوار والمفاوضـــة الجماعية.

سادساً: الحماية الاجتماعية

إن ضمان الحماية الاجتماعية الشاملة للجميع دون استثناء تتحقق من خلال:

- مراجعة شـاملة لأنظمة الضـمان الاجتماعي بصـورة تشـاركية تجمع الأطراف الاجتماعية مع مشـاركة الأطراف المهنية ذات الصـلة لتشـخيص مواطن الخلل في هذه الأنظمة وتحديد أسـبابها الحقيقية بهدف إقرار الإصلاحات المناسبة في مختلف أطوار المراجعة.
- ضـرورة تأهيل القطاع الصـحي العمومي والخاص بهدف تحسـين جودة الخدمات والضـغط على التكلفة ومواجهة الخارطة الصّحية في اتجاه مزيد من التوازن والعدالة.
- ضرورة ارساء منظومة حوكمة رشيدة في إدارة مؤسسات الضمان الاجتماعي والعمل على اشراك الأطراف الاجتماعية في تركيبة مجالس إدارتها.
- تكفل الدولة بضـمان الحق في العلاج المجاني للفئات الهشـة ومحدودة الموارد من العمالة غير المختصـة الناشـطة في القطاعات غير المنظمة باعتبار ان الضـمان الاجتماعي حق لكل عامل بغض النظر عن وضـعية اسـتخدامه، مع ضـمان حد أدنى من الدخل يحفظ كرامة معدومي الدخل.
- مراجعة قوانين ونظم الحماية الاجتماعية والتشـريعات المتعلقة بحوادث العمل والامراض المهنية لتتلاءم مع أنماط العمل الجديدة وخاصـة منها العمل عن بعد والعمل في المنصـات الرقمية، فضلا عن علاقات العمل الهشة في الاقتصاد غير المنظم والقطاع الزراعي.

سابعاً: اصلاح منظومة التعليم والتدريب المهني وتشجيع البحث العلمي

إن تطوير منظومة التعليم والتدريب المهني والبحث العلمي يقتضي إرساء نموذج تنموي يسمح بمواكبة الانتقال الرقمي ويخدم اهداف التنمية المستدامة وذلك من خلال:

- مراجعة وتكييف السياسات المعتمدة لتتلاءم مع نموذج تنموي جديد يضع العنصر البشري في صلب استراتيجيات التنمية.
- ضمان الفرص المتساوية امام الجميع للاستفادة من التعليم والتكنولوجيا الرقمية باعتبارهما شرطا للتمكين وتحقيق المساواة.
- إطلاق إصلاح جذري تشاركي لمنظومة التعليم والتدريب المهني ومضاعفة الاستثمار في البحث العلمي الموجّه لمجالات الابتكار العلمي خاصة المتعلق منها بالذكاء الاصطناعي.
- الاستثمار في تنمية الأفراد وتدريبهم واعدادهم لمجالات جديدة لم تكن موجودة من قبل وهو ما يتطلب من أصحاب المؤسسات تدريب العاملين على مهارات جديدة لتتناسب مع قدراتهم مع العمل الجديد حتى لو كان هؤلاء الأفراد ذوي مهارات وكفاءات عالية
- إقرار سياسات تعتمد بيئة مشجعة للبحث العلمي وتهدف الى الحد من النزيف المتنامي لهجرة الكفاءات، الى جانب استقطاب ذوي الخبرة المقيمين بالمهجر.
- وضع استراتيجيات محكمة لتطوير الاستثمار في المجالات الجديدة الواعدة خاصة في الاقتصاد الرقمي والتكيف مع معطيات التغير المناخي بمضاعفة الاستثمار في الاقتصاد الاخضر بشراكة بين الحكومات وأصحاب العمل.

آليات تنفيذ العقد الاجتماعي

1- إحداث مؤسسات للحوار الاجتماعي

ان تحقيق الأهداف المرسومة للعقد الاجتماعي والانتقال إلى منظومة جديدة للحوار الاجتماعي قائمة على أساس مقتضيات معايير العمل العربية والدولية والمواثيق العربية الدولية لحقوق الإنسان ومتوافقة مع متطلبات التنمية المستدامة المتعلقة بالقضاء على الفقر والتهميش ، وتوفير فرص العمل اللائق والمنتج للجميع دون تمييز بين الجنسين ،لن تتجسد على أرض الواقع إلا متى تمكّن المجهود الوطني في كل بلد من تفعيل مأسسة آليات الحوار الاجتماعي، شاملة لجميع أطرافها ، واضحة في منهجيتها ،مبسّطة في أحكامها، ذات مهام محددة ، وأدوار متكاملة، بما يمنحها بعدا استشرافيا وقدرة استباقية في توقّي التوتر والنزاع ، وفاعلية في إدارة وتنظيم القضايا المتعلقة بعلاقات العمل، وخاصة تلك المتصلة بمنظومة العمل اللائق حسب معايير العمل العربية والدولية.

ان النجاح في إرساء هذه المنظومة الجديدة للحوار الاجتماعي يقتضي من جميع الشركاء الاجتماعيين اعتبار مأسسة الحوار الاجتماعي مدخلا أساسيا لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة وإحدى آليات الديمقراطية التشاركية وأحد أهم ركائز السلم الاجتماعي، وهذا المدخل ليس فقط ضروريا لضمان التماسك المنهجي والمؤسّسي للمنظومة الجديدة للحوار الاجتماعي، وإنما كذلك شرطا لازما للانتقال إلى نموذج تنموي جديد، عادل وشامل، يحقق العدالة الاجتماعية ومقومات العيش الكريم.

وتتحقق المأسسة من خلال:

- احداث هيئة وطنية للحوار الاجتماعي ثلاثية التركيبة وتضطلع بضمان انتظام وديمومة الحوار الاجتماعي بين الشركاء الاجتماعيين وتكون مكلّفة بالإشراف على تحقيق الأهداف المضمّنة

بالعقد الاجتماعي وتنفيذ برامج تجســـيدها على أرض الواقع، كما تكلّف بملاءمة أهداف العقد وبرامجه للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وضمان مراجعتها وتحديثها.

- إحداث لجان وطنية عليا ثلاثية للحوار الاجتماعي مكلفة بموضــوع قطاعي من المواضــيع التي يشـــملها العقد. وميزة هذا النوع من الهيئات هو مرونته من حيث التركيبة وكيفية العمل حتى يستجيب لمهام محددة قطاعيا او زمنيا وذلك من أجل ضـمان السـرعة والفاعلية في التعامل مع الموضوع.

2- دعائم المأسسة

إلى جانب مؤســـســـات الحوار الاجتماعي المكلّفة بتحقيق مضـــامين العقد الاجتماعي يكون من المفيد دعم تلك الهيئات وتعزيز نشاطها من خلال:

- إحداث مرصـد وطني ثلاثي التركيبة مكلف بالمتابعة والرصـد والتقييم لأهداف العقد ومضـامينه وبرامجه.
- إحداث لجان وطنية للإحصـاء والتحليل تمدّ هيئة الحوار بالمعطيات والمعلومات التي تسـمح لها بتنفيذ مهامها وفق منهج علمي سليم ومستنير.
- إحداث جهاز مكلف بالتدريب يضـمن لأعضـاء الهيئات الوطنية او القطاعية للحوار الاجتماعي المكلفة بتنفيذ مضامين العقد الاجتماعي، تزويدهم بالمعارف الضرورية ومناهج العمل العلمي في معالجة الملفات والقضايا الاقتصادية والاجتماعية والتنموية.

* * *

المستفيدون من هذا العقد

يســـتهدف العقد الاجتماعي الجديد أطراف الانتاج الثلاثة من حكومات ومنظمات أصـــحاب أعمال ومنظمات العمال والمؤســـســـات المعنية بتعزيز الحوار الاجتماعي والبرلمانيين والاعلاميين والفاعلين الاقتصـاديين والباحثين والخبراء في مجالات التنمية الاقتصـادية والاجتماعية وقضـايا العمل ومؤسـسـات المجتمع المدني ذات الصلة.

* * *

منظمة العمل العربية

2023